http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1548) السنة السادسة - الخميس (2) تموز 2009

الدكتور عبد الصمد عبد الرحمن

في ظروف شاذة لم تشهد لها مثيلا أية أمة من أمم العالم، ومنذ ما يقرب من نصف القرن من الزمان، ظلت رياح الهجرة والتهجير تدفع بعنف بالغ القسوة شرائح عريضة من شعبنا العراقي الى الهروب اضطرارا، تتوزع في شتى أصقاع الارض، لاجئين تحت مسمى (لجوء إنساني) وآخر (سياسي)، ومنذ ان استولت سلطة البعث الغاشمة على مقاليد حكم هذا الشعب البائس راح خط التهجير ينمو تصاعديا سيما السنوات الواقعة مابين (١٩٧٥) و(٢٠٠٣) ومن ثم بروز ظاهرة التهجير داخليا وخارجيا في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، وقد بلغت اعداد المهجرين والمهاجرين ما يقرب من السبعة ملايين نسمة طوال عقود أربعة، بدءاً من أواسط سبعينيات القرن المنصرم وما تلاها وتحت دوافع وحيثيات تارة سياسية واخرى قومية...

عدد كبير من القاصرات العراقيات في السجون السورية !!

وزير المهجرين والمهاجرين: لم نضغط على الحكومات لإعادة العراقيين قسراً لكننا مع العودة الطوعية

بغداد / كاظم الجماسي

.. وبعد (٢٠٠٤) استفحل دافع التهجير الطائفي، وهو قطعا دافع غريب عن جسم الشخصية العراقية ومنظومتها الخلقية، كما ان عدة دلائل تشير الى كونه وافداً من خلف الحدود لمصالح واجندات واضحة لا تخفى عن عيون أي مراقب. اليوم تقف معضلة المهجرين والمهاجرين شاخصة في الخط الأمامي مع معضلات عدة شكلت بمجموعها تركة ثقيلة خلفتها عهود الاستبداد المبادة متضافرة مع إرادات شريرة أخرى، تبحث عن معالجات جذرية متوازنة وتطرح اسئلة ملحة حملناها معنا للقاء وزير المهجرين والمهاجرين الدكتور عبد الصمد عبد الرحمن.

امتيازات

عن وجود استراتيجية واضحة تشكل دليل عمل للوزارة أوضح الوزير: منذ ان بدأت الوزارة عملها طوال السنوات الأربع المنصرمة وحتى اليوم كان لها ولكادرها جهد كبير ومميز في التغلب على كم ضخم من المعوقات التي يعرف كل دقائقها العراقيون اذ كنا نعمل في ظروف اصطراع دموي ووضع أمني متردٍ بنحو كبير، وعلى الرغم من كل ذلك مضينا في أداء واجبنا، وقدمنا عددا ليس قليلا من الشهداء الابرار، كما قدمنا ماهو فوق إمكاناتنا المتاحة وعلى شحتها من خلال ورش عمل إقامتها الوزارة في مختلف المناطق المنكوبة وفي كل المحافظات.

ومن خلال برامج عمل معدة بعناية قمنا بتقديم مختلف الخدمات الى فئتين من المهجرين والمهاجرين هما فئة النازحين وفئة العائدين الى الوطن، ومن هذه الفئة الاخيرة شريحة الكفاءات، حيث منح الامر الوزاري المرقم(٤٤١) امتيازات خاصة لهذه الشريحة شملت خدمات السكن والنقل والتعيينات وتوفير الوضع القانوني لهم وعوائلهم، حيث استطعنا تعيين ما يقرب من (٢٠٠٠) طبيب من أصل (٧٠٠٠) درجة وظيفية على ملاك وزارة الصحة، و(٥٠٠) درجة وظيفية من اصل (٨٥٠) درجة على ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ونحن بصدد استحصال (٢٠٠٠) درجة وظيفية اخرى من ذات الوزارة، ومؤخرا قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة من وزارتنا وكل من وزارات التربية والتعليم العالي والتخطيط والعلوم والتكنلوجيا والدولة لشؤون المجتمع المدني لدراسة مسودة قانون الكفاءات العائدة لإقراره بعد عرضه على مجلس النواب.

التقيد بالتعليمات

وعن آفاق وضع حلول نهائية لمشكلة المهجرين والمهاجرين أفاد عبد الصمد عبد الرحمن :بالعودة الى مسحة تاريخية لوجود وتطور المشكلة في بعض دول العالم سنجد ان هذه المشكلة من نوع المشكلات المزمنة، والأمثلة عديدة على ذلك،فهناك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتي بدأت منذ ما قبل أربعينيات القرن المنصرم، ونحن اليوم على مشارف نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة ولم تزل تلك المشكلة قائمة، مثلما ان مشكلة التهجير مستمرة في إقليم دارفور، ويمكننا إيراد العديد من الامثلة في شتى بلدان العالم . والوزارة وخلال السنوات الأربع المنصرمة من عمرها بذلت الكثير من الجهود لمعالجة هذه المشكلة وتم انجاز على سبيل المثال عدد من الحلول ومنها توزيع (٤٥٠) قطعة ارض من أصل (٧٩٠٠٠) قطعة ارض مخصصة لهم كما ان الوزارة سارعت في الاستفادة من المعونات المقدمة من عدد من المنظمات العالمية وقامت بتوزيع تلك المعونات بين المستحقين منهم، وليس آخر انجازات الوزارة قيامها باستقبال(٨٠)عائدا من سوريا مؤخرا ومنح كل واحد منهم (١٥٠) الف دينار هدية الوزارة لكل عائد، فضلا عن مليون دينار منحة مجلس الوزراء المخصصة لكل شخص.

ان موضوعة الهجرة مشكلة عالمية مزمنة وهذا الكلام لايعني التهوين من حجم وواقع المشكلة في العراق ونحن ساعون بمؤازرة الشرفاء والخيرين لتحجيم الإضرار الإنسانية الناجمة عنها، على الرغم من معاناتنا من انتقادات غير واقعية يصدرها البعض وكأننا نعيش ظروفا مثالية حتى يشبه الامر اللوم الموجه لك عندما تشهد حالة جريح في الشارع وبنحو مفاجئ ويعاب عليك انك لم تقم بتضميده واعطائه العلاج المناسب وتركته ينزف حتى الموت وكأنك جالس في مستشفى وبعهدتك كل مفردات العلاج.

من الطبيعي والشرعي ان يكون الحساب على وفق القانون غير ان هناك حالات ينبغي للمتصدي لها غض النظر عن تفاصيل مثل فقدان بعض المستمسكات او الوثائق لدى بعض المهجرين تحت ظروف التهديد بالقتل وهروب المهجر حافي القدمين من بيته، وبالطبع لا يمكن تجاهل حجم مشكلة التزوير المستشرية في الكثير من الحالات، فطالما هناك بريق للمال الذي يمكن تحصيله مجانا ومن دون (وجع قلب) فهناك الكثير من النفوس الضعيفة التي تجتهد كذبا وتزويرا للحصول عليه.

وعلى العموم فالتقيد بالتعليمات مسألة أساسية في عملنا ولكن المبالغة في ذلك مسألة مرفوضة، فإن توفرت الأدلة من شهود ووقائع لدى الموظف المختص وان تحقق اليقين لديه ان الحالة سليمة فعليه مساعدة المتضرر قدر المستطاع.

الاستعانة بمراكز المعلومات

وعن سؤالنا بشأن آلية المتابعة في عمل دوائر الوزارة في بغداد والمحافظات أوضح الوزير: لدينا برامج رصد ميدانية لكل فرع من فروع الوزارة تتضمن المتابعة الدقيقة عبر طريقة المعايشة اليومية من اجل الوقوف على مشكلات الناس ومعاناتهم والخروج بدراسة واقعية وثم وضع الحلول المناسبة في اطار التعليمات الخاصة بها .وفي حالات معينة، كأن يكون بيت المواطن مدمرا نقوم بإرسال لجان خاصة لمشاهدة الحال واقعيا والعمل بمعية الدوائر ذات العلاقة في المحافظة وبعون من المجالس البلدية في تلك المحافظة والاستماع الى شهادات الشهود في حال توفرهم كما يتم التثبت من صحة الوثائق تلافيا لحدوث حالات التزوير، وفي حالات كثيرة يحدونا الهاجس اللانساني في وضع حلول لها، وبالطبع لا يعني ذلك الخروج على الحدود القانونية، فأن أنت وجدت عوزا حادا عند عائلة عراقية عليك اولا فتح باب المساعدة ليس في الرفع الكامل لعوزها ولكن على الاقل التخفيف من شدة الحال ومؤاساة العائلة انسانيا، ونعتمد في النهاية كإجراء قانوني على الوثائق والكتب الرسمية التي تردنا من مجالس المحافظات او المجالس البلدية والتي تؤيد كون هذه العائلة او تلك نازحة فعلا أوعائدة من تهجير، وكإجراء إضافي قمنا بفتح باب ثان تمثل بالتعاون مع وزارة الداخلية في الاستعانة بمكاتب المعلومات الموجودة في مراكز الشرطة من اجل توثيق الموضوع من جهتين، كذلك قمنا بالاستعانة بمراكز المعلومات في الامن الوطني واستخبارات وزارة الداخلية.

امتيازات الكفاءة العلمية

وبشأن التنسيق بين وزارة المهجرين والمهاجرين والجهات الرسمية سواء في الداخل او في الخارج أكد عبد الصمد عبد الرحمن ان الوزارة استحدثت قسما إدارياً خاصا بالكفاءات وفتحت له اكثر من موقع الكتروني فكانت الاستجابة على غير المتوقع، حيث ان هناك اكثر من(٨٠٪) من الكفاءات التي ابدت الرغبة الشديدة في العودة والعمل داخل البلاد، وجاء ذلك على اثر تقديمنا توصيات بمنح الكفاءة العلمية العائدة أكثر من (١٥) امتيازا خاصا وقد استجاب مجلس الوزراء لذلك، غير ان الازمة المالية العالمية وانخفاض سعر برميل النفط وبالتالي خفض موازنة (٢٠٠٩) شكل عائقا كبيرا في تنفيذ طموحاتنا وعلى الرغم من ذلك كان علينا ان نتحدى الصعاب فاستطعنا الحصول على عدد من الدرجات الوظيفية في وزارتي الصحة والتعليم العالي، وقمنا بتصنيف الكفاءات العلمية الى ثلاثة أصناف:

أولاً: كفاءة عائدة لأجل التعليم.

ثانياً: كفاءة تمتلك الخبرة في إدارة الاستثمار.

ثالثا: كفاءة لديها القدرة على الاستثمار.

ومن اجل ان تتحقق الاهداف الوطنية المبتغاة، هناك عدد من المشكلات التي تحتاج الى حلول أهمها على الإطلاق سن قوانين سليمة للاستثمار. وتنبغي الإشارة الى تعاون وزارة الخارجية بوضعها لقاعدة بيانات يمكن الركون اليها بشأن الكفاءات المهجرة والمهاجرة وقد قامت الوزارة المذكورة بتقسيم تلك الكفاءات الى اربع فئات تمثلت بـ (مغترب) و(لاجئ) و(لاجئ غير شرعي) و(مرفوض لجوؤه) مع الاخذ بالاعتبار ان الهجرة غير الشرعية عانت سوء فهم من قبل الدول التي حدثت من دون ان تنظر للظروف والدوافع التي تكمن خلف تلك الظاهرة، ومن ناحيتنا اجتهدنا بمعالجتها على وفق مصلحة المواطن العراقي، مع التذكير برفضنا، في موضوع الهجرة غير الشرعية، لعملية الاتجار بالبشر.

الجاليات العراقية

أما بشأن الجالية العراقية في سوريا والأردن ونشاطات الوزارة في متابعة أحوال العراقيين المقيمين هناك فقد ذكر الوزير عبد الرحمن: لقد قمنا بجولتين في سوريا والأردن، ومن المعلوم ان الشقيقة سوريا استقبلت اعدادا غفيرة من العراقيين على الرغم من إمكاناتها المتواضعة، وقد قدمت الحكومة العراقية مبلغ (١٥) مليون دولار دعما للشقيقة سوريا لإعانة العراقيين المقيمين على أراضيها، كما كان للمجتمع الدولي دور مهم في المساهمة في دعم سوريا بمبالغ كبيرة صرفت من خلال الصليب الاحمر السوري.

اما بالنسبة للشقيقة الاردن فقد سهلت شروط وامتيازات المستثمرين العراقيين على أراضيها، والحال تبدل كثيرا من حيث حسن معاملة العراقيين في الأردن.

أريد ان الفت نظر الجهات المسؤولة عن حالة انسانية مريعة تتمثل بوجود عدد كبير من القاصرات العراقيات في السجون والمعتقلات السورية، وسوف نطرح تلك المشكلة ومقترحاتنا بشأن معالجتها على مجلس الوزراء من اجل التنسيق مع السلطات السورية لإيجاد مخرج لها.

وكان ختام حديثنا مع وزير المهجرين والمهاجرين بخصوص الحالة الآنية التي يعانيها العراقيون في بعض الدول الاسكندنافية سيما الدنمارك والسويد، وقد أوضح: هناك الكثير من الشائعات العارية عن الصحة والتي تتقول بأن الحكومة العراقية طلبت من حكومات تلك الدول الضغط على العراقيين من اجل حملهم على العودة الى العراق، والحقيقة ان هناك اتفاقيات كانت قد ابرمتها الخارجية العراقية مع الجهات المسؤولة في تلك الدول نصت على العودة الطوعية وليس القسرية للعراقيين المقيمين على أراضيها.

ومن الجدير بالذكر ان هناك (٢٥٨) عراقيا وعراقية يقيمون في مخيمات في الدنمارك.

> موضوعة الهجرة مشكلة عالمية مزمنة وهذا الكلام لا يعني التهوين من حجم وواقع المشكلة في العراق ونحن ساعون بمؤازرة الشرفاء والخيرين لتحجيم الإضرار الإنسانية الناجمة عنها، على الرغم من معاناتنا من انتقادات غير واقعية يصدرها البعض وكأننا نعيش ظروفا مثالية

> أريد ان الفت نظر الجهات المسؤولة عن حالة إنسانية مريعة تتمثل بوجود عدد كبير من القاصرات العراقيات في السجون والمعتقلات السورية، وسوف نطرح تلك المشكلة ومقترحاتنا بشأن معالجتها على مجلس الوزراء من أجل التنسيق مع السلطات السورية لإيجاد مخرج لها

تـــوقـــيـــع

سجـــن القاصـــرات العـــراقيـــات

وارد بدر السالم

وردت في حديث وزير الهجرين والمهاجرين المنشور هذا اليوم معلومة خطيرة استوقفتنا ونحن نحرر اللقاء، حول وجود عدد (كبير) من القاصرات العراقيات في السجون السورية !! وقد مرت المعلومة دون أن يُستوقف السيد الوزير وتدار دفة الحديث إليها كلياً ويتم تناسي مشكلة المهجرين مؤقتاً، ويبدو الأمر هنا وكأن الوزير ألقى حجراً في بئر ساكنة لألفات النظر الى هذه المشكلة الكبيرة التي تهم قيم المجتمع العراقي وأخلاقياته المعروفة، وكان من الواضح ان الوزير أراد إلفات النظر الى (المسؤولين) في الدولة حكومة وبرلمانا، ولا ندري هل المسؤولون يعرفون بهذه المشكلة وتفصيلاتها المريرة أم لا يعرفون؟

قارئ اللقاء سيتوقف أمام جملة من الأسئلة ليس أقلها:

كيف وصلت القاصرات الى سوريا؟ وماذا يفعلن؟

لماذا تم ايداعهن السجون السورية؟

ما هو الجرم الذي ارتكبنه؟

كم أعدادهن؟

هذه التداعيات الأولية من الأسئلة ستقود الى تداعيات أخرى: هل تعلم الحكومة العراقية بهذه المشكلة؟

هل يعرف مجلس الوزراء بذلك؟

هل يعرف أعضاء البرلمان بحيثيات مشكلة اجتماعية خطيرة كهذه المشكلة؟

لنكن واقعيين ومباشرين ونحن نطرح مشكلة من هذا النوع الصعب ونقول بوضوح : هل القاصرات العراقيات المودعات في السجون السورية متهمات بالدعارة؟!

قد نشير الى الحقيقة من بابها المباشر بألم كبير، لكن ما بيدنا حيلة سوى أن نشير ونتساءل ونفتح هذا الجرح الواسع، وهو جرح اجتماعي تسببت فيه الظروف المعقدة بعد الاحتلال والاحتراب الطائفي العشوائي، وما تمخض عن ذلك من هجرة فوضوية شملت مختلف الشرائح الاجتماعية التي كانت تعاني القتل على الهوية وما سببته الميليشيات الطائفية من هجرة وتهجير الى دول الجوار.

على من يقع عاتق هذا التسريب الاجتماعي!

ومن يتحمل مسؤولية ضياع فتيات صغيرات ألزمتهن الظروف لمغادرة الوطن؟

والسؤال الأكبر: كيف نعيد هذه الزهرات اليانعات الى بيوتهن؟

ربما لم يشأ السيد الوزير إيراد الكثير من التفصيلات، لكنه أشار بوضوح الى أنه بصدد ألفات (نظر الجهات المسؤولة عن حالة إنسانية مريعة تتمثل بوجود عدد كبير من القاصرات العراقيات في السجون والمعتقلات السورية) ونفهم من هذا أن الصورة (المريعة) التي يتحدث الوزير عنها لم تصل بعد الى المسؤولين! فإن لم تصل بشكلها الصريح فمتى تصل؟ وما هي صورة المقترحات التي سيقدمها الوزير الى مجلس الوزراء لمعالجة هذا الوضع المأساوي الذي لا ينم عن طبيعة المجتمع العراقي؟

وكيف ننقذ فتياتنا من المعتقلات السورية التي أشار إليها الوزير؟

هذه مشكلة اجتماعية كبرى ربما فوجئنا بها اثناء قراءتنا هذا اللقاء ولم نكن نعرف حجمها الحقيقي بعد، ومن المؤكد أنها تترك أثراً نافذاً في النفوس والقلوب.

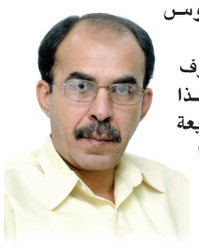

نعتقد ان فتياتنا القاصرات شرف الحكومة وشرف البرلمان، وهذا يعني التحرك للمعالجة السريعة والفورية لإنقاذ ماء الوجه يا سادة يا كرام بدل أن تستفحل المشكلة وتترك آثارها العميقة فينا جميعاً!

waridbader@gmail.com

العراقيات في شوارع عمان

مساعدات مخجلة للعراقيين!

اطفال المستقبل في مدن الضياع